

## 3 أعوام من النهب المنظم..

## 30% من أسلحة الجيش نُهبت من قبل «الإخوان»



(س.ع.) «منصور الحق» و«رييش العلي» وآخرين. بهدف توزيعها على ميليشياتهم لمواجهة الحوثيين خلال الحرب التي اندلعت بينهم منتصف سبتمبر الماضي.

وأكدت المصادر أن قائد المنطقة العسكرية السادسة اللواء محمد الحاروي رفض ذلك النهب العشوائي لأسلحة الجيش وتوزيعها على الميليشيات وقدم استقالته احتجاجاً على ذلك النهب إلا أن توجيهات عليا طلبت منه البقاء في موقعه وممارسة عمله.

وأوضحت المصادر أن عمليات نهب أسلحة ومعدات الجيش وتوزيعها على ميليشيات الإخوان أو بيعها في السوق السوداء ظلت تمارس خلال الثلاث سنوات الماضية من مختلف معسكرات الجيش والأمن بشكل منظم أما ما يتعلق بالمعسكرات التي لم يتسرع الإخوان القيام بنهبها فقد تم مهاجمتها والإعتداء عليها تحت راية تنظيم القاعدة، سواء في المحافظات الشمالية أو الجنوبية.

في ذلك تفيد مصادر عسكرية أن تنظيم الإخوان قام بتسليح ما يزيد عن «25» ألف عنصر من أتباعه في العاصمة صنعاء وبعض مديريات محافظة صنعاء بمختلف الأسلحة الخفيفة والمتوسطة من

مخازن الجيش وطلب منهم عدم الدخول في أية مواجهات مع جماعة الحوثي، لتبقى تلك الميليشيات الإخوانية قبيلة موقوته تهدد أمن واستقرار الوطن خلال الفترة القادمة في سيناريو مشابه لمرآجل إعداد وتهيئة تنظيم داعش في العراق وسوريا التي باتت غارقة في أتون الحرب الأهلية والطائفية الطاحنة.

الجدير بالذكر أن قيادة الإخوان عملت وتعمل سياسياً على توجيه تهمة نهب أسلحة ومعدات ومعسكرات الجيش والصاقها بميليشيات الحوثيين دون غيرهم على الرغم أنه لا يمكن مقارنة ما تم نهبه من قبل الإخوان من المعسكرات بما قام الحوثيون بنهبه خلال الفترة الماضية.

فحسب مصادر مطلعة فإن 30% من أسلحة ومخازن الأسلحة التابعة للجيش تم نهبها وصرها لميليشيات الإخوان المسلمين بطرق مختلفة طيلة الثلاثة أعوام الماضية.

تعرض لخيانة فذرة من قبل تنظيم الإخوان علي محسن الذين جروه الى مربع الإنشقاق عن الجيش اليمني والتمرد على قيادته العسكرية الشرعية وأوهموه أنهم سيقفون معه ويساندونه في مواجهة جماعة الحوثيين واشترطوا عليه تجنيد وتسليح «4000» عنصر من عناصر حزب الإصلاح وهو ما تم فعلاً إلا أن تلك العناصر التي تم تجنيدها غادرت المعسكر قبل سقوط اللواء بيومين بناء على توجيهات قيادات حزب الإصلاح «الإخوان المسلمين» بعد أن صرفت لهم الأسلحة الخفيفة والمتوسطة وكميات كبيرة من الذخائر المختلفة. ليست تلك الخيانة الإخوانية التي تعرض لها اللواء «310» وقائده اللواء القشبي هي الأولى والأخيرة حيث أن هدف الإخوان المسلمين كان ولا يزال هو إسقاط معسكرات الجيش ونهب معداته وأسلحته وذخائره.

في نهاية العام 2013م ذكرت تقارير عسكرية أن قيادات عسكرية موالية لحزب الإصلاح - تم تعيينها عقب قرارات الهيكلية الرئاسية للجيش في مواقع عسكرية مهمة لقوات العمليات الخاصة «القوات الخاصة والحرس الجمهوري» سابقاً - وأولت لها مهمة

نهب أسلحة الجيش، حيث أظهرت التقارير أن إحدى القيادات العليا الذي عين في قيادة إحدى تلك القوات قام بنهب وبيع أسلحة القوات المسنول عنها في السوق السوداء وصراف كميات كبيرة منها لشخصيات إخوانية وأبرزهم «أ.ع. شيبان» «ع.ع. عانض» «رييش العلي» أبو صلاح «م.م. الحق» «م. الهيج» «ع. السباني» «م.ش.» تم منح هؤلاء فقط «125» صندوقاً شملت أسلحة مختلفة وحديثة وباهظة الثمن ومخصصة لعمليات عسكرية نوعية. إضافة إلى نهب كميات أخرى من تلك الأسلحة والمتفجرات وبيعها في السوق السوداء.

## قوات الفرقة والنهب المنظم

اللواء الحاربي علي محسن وحسب مصادر عسكرية قام يومي 18 و19 سبتمبر الماضي بتوزيع أكثر من «5000» قطعة سلاح بنظر قيادات إخوانية هم «ج.ط.» و«حسن أبو بكر» «أمين العكيمي»

على مدى ثلاثة أعوام عمل حزب الإصلاح «الإخوان في اليمن» على تصفية وتدمير الجيش اليمني ونهب معداته وأسلحته واستهداف كوادره كونه المؤسسة الوطنية الدفاعية الأولى التي أسقطت مخططاتهم التأميرية والأعمال التخريبية والإرهابية ولا يزال العالم يتذكر تماماً عندما هاجمت ميليشياتهم الإرهابية معسكرات الجيش وتحديداً قوات الحرس الجمهوري في أرحب ونهم وتعز والجوف والبيضاء ومأرب وغيرها ونهبت أسلحة تلك المعسكرات وقامت بإعدام الجنود والضباط بتهمة أنهم جيش النظام والعائلة.

## كتب/ علي الشهباني

عليه العام 2011م من قبل تلك الميليشيات وتحويله الى معسكر تدريبي لعناصرهم.

ويعد اللواء «115» من أهم معسكرات الجيش كونه يحتوي على أسلحة ومعدات عسكرية ثقيلة «دبابات، مدفعية، كاتيونشا» وكميات كبيرة من الأسلحة المتوسطة والخفيفة والذخائر المتنوعة.

وقد تعرضت جميعها للنهب وتم نقلها من مخازن اللواء الى أحد المعسكرات التدريبية للقاعدة في منطقة «اللبنات» تم استهدافه مؤخراً بمدفعية «خب والشعف» الحدودية مع المملكة العربية السعودية ويشرف عليه محافظ المحافظة الإخواني محمد سالم بن عبود.. أما معسكر اللواء «310» مدرع بمدفعية عمران ومقتل قائده العميد حميد القشبي في ظروف لا تزال غامضة إلا أن أرجح الروايات تؤكد أن تصفية اللواء القشبي تمت على يد إحدى الخلايا الإخوانية داخل المعسكر الذي يقع تحت سيطرة

تنظيم الإخوان واللواء الحاربي علي محسن.. الجدير بالذكر أن الإخوان وعلي محسن اعتبروا سقوط اللواء «310» ومقتل القشبي بمثابة كبش فداء قدموه للحوثي لتصبح صورتهم عالمياً وعدم ادانتهم كجماعة إرهابية..

مصادر عسكرية مطلعة أكدت أن اللواء حميد القشبي حاضر عدداً من جنوده الذين قاتلوا معه قبل سقوط اللواء بيد الحوثيين بيومين وكان عددهم لا يتجاوز عن «500» فرد وأعلن لهم أنه

ض سوى سنتين أو أكثر حتى ارتفعت نفس الاصوات التي كانت تصرخ للمطالبة بإسقاط المعسكرات ومواقع الجيش وهيكلتها وتسريح هذا الجيش تصرخ مطالبة بادخال الجيش لنجدتهم من بطش حركة الحوثيين وبناء القبائل وظلت قيادة الإخوان تضغط على قيادة الدولة من أجل زج الجيش في معاركهم ضد الحوثيين.

تنظيم الإخوان كانوا يدركون فشل مؤامراتهم ضد الجيش الوطني وسيظل صامداً قويا أمامهم رغم أن حربيهم ضد الجيش طالمت حتى وجبة الأكل للجندي الذي يؤدي واجبه الوطني في مواقع التضحية والفداء بأطراف البلاد..

## 10 قيادات (إخوانية) تولت مهمة إفراغ مخازن الجيش من الأسلحة

مؤامرة النهب المنظم للأسلحة كشفت تقارير استخباراتية لوسائل الإعلام أن الأسلحة والمعدات العسكرية التابعة للجيش في الوحدات التابعة لـ «الفرقة» المنحلة سابقاً وخاصة اللواء «310» مدرع بعمران واللواء «115» مدرع بالجوف، ستصبح بيد عناصر تنظيم القاعدة وميليشيات الإخوان المتطرفة، ولذلك عملت جماعة الإخوان على استكمال مؤامرة نهب معسكرات الجيش وتحويل معظمها الى معسكرات تدريبية لميليشياتهم ولعناصر القاعدة.. ففي اللواء «115» مشاة قامت ميليشيات الإخوان قبل قرابة شهرين بنهب كل معدات وأسلحة اللواء المتمركز في محافظة الجوف وتم السيطرة

## القوة الوهمية «19» ألف جندي يستحوذ على روايتهم شهرياً

## فساد الجنرال حامي حمى «الثورة»



وتابع: وجدنا - أيضاً - أشخاصاً معهم بطاقات ضباط وهم جنود، ووجدنا أشخاصاً قبائل لا علاقة لهم بالجيش، ولديهم بطاقات جنود وضباط ترتب مختلفة، ولا وجود لهم في كشوفات المرتبات الصادرة من الدائرة المالية لوزارة الدفاع، واكتشفنا أن علي محسن كان يوهم هؤلاء الأشخاص بأنهم ضباط، ويصرف لهم مرتبات من رديات الفرار لديه؛ إلا أنهم ليسوا مسجلين في وزارة الدفاع.

واستطرد: «وجدنا قصصاً كثيرة خيالية، والمضحك أن كثيراً من السياسيين المنتمين لحزب بعينه هم ضباط، وأسماؤهم موجودة في كشوفات المرتبات الخاصة بالفرقة الأولى مدرع المنحلة».

وقال المصدر: «كانت المخصصات الشهرية التي يستلمها علي محسن الأحمر كمرتبات لأفراد الفرقة المنحلة تبلغ ملياراً وسبعمئة مليون ريال يمني، وهذا مخصص شهري لقوة الفرقة التي كانت مثبتة في كشوفات وزارة الدفاع بـ36 ألف فرد؛ إلا أننا اكتشفنا أن نحو 19 ألفاً منهم قوة وهمية لا وجود لهم».

وأوضح المصدر: «أن اللواء علي محسن الأحمر كان يتسلم شهرياً مخصصات أخرى، كمخصصات الوقود والتغذية، وهذه مبالغ كبيرة جداً يتم السيطرة عليها وبيع كميات كبيرة منها»

الخرافي بالعاصمة صنعاء، وبمشاركة ممثلين عن جماعة الحوثي - صرف رواتب شهر سبتمبر الماضي لجنود وضباط «الفرقة» المنحلة، واللواء 310 مدرع، واللواء الرابع حماية رئاسية، وهذه وحدات عسكرية تمكن مسلحو جماعة الحوثي من السيطرة عليها في مدينة عمران والعاصمة صنعاء».

وأفاد المصدر العسكري المطلع بأن تسليم رواتب شهر سبتمبر لأفراد «الفرقة» المنحلة كشف عن وجود 19 ألف فرد قوة وهمية فيها، كان يتم الاستيلاء على مخصصاتهم المالية شهرياً من قبل اللواء علي محسن الأحمر، القائد السابق لـ «الفرقة»، الذي غادر البلاد إلى المملكة العربية السعودية بعد أن تمكن مسلحو جماعة الحوثي، في 21 سبتمبر الماضي، من اقتحام مقر مركزه في العاصمة صنعاء والسيطرة عليه بشكل كامل وما زالت الفرقة تحت سيطرتهم». وقال المصدر: «تم ويتم صرف المرتبات لأفراد هذه القوة يدأ بيد وبموجب البطاقة، من قبل اللجان المشكلة من قبل وزارة الدفاع، بمشاركة 4 من جماعة الحوثي، وحتى الآن تم صرف رواتب نحو 17 ألف جندي وضباط فقط من قوة الفرقة المنحلة، رغم أن قوتها كانت مسجلة في وزارة الدفاع بـ36 ألف فرد، حتى الآن لم يأت بقية القوة التابعة للفرقة لاستلام مرتباتهم، وطوال أيام يظهر فقط من 5 إلى 6 أفراد، وهذا يعني أنه كان هناك نحو 19 ألف فرد قوة وهمية في الفرقة».

وقال المصدر: «اكتشفنا فضاءات كبيرة والمشكلة أن هناك من يريد للفة هذه القضية وإخفاءها».

مثلاً كان متوقعاً أن يكشف سقوط معسكر الفرقة (المنحلة) وفرار ميليشيات جماعة الإخوان عن واحدة من كبرى عمليات الفساد المالي والاداري ونهب المال العام الذي كان يرباه اللواء الركن علي محسن صالح -مستشار رئيس الجمهورية للدفاع والأمن - والذي انشق عن الجيش اليمني مطلع العام 2011م بدعوى حماية احتجاجات الشباب ضد ما كان يزعم بالنظام الفاسد، أو (حكومة فاسدة) وقف اللواء محسن حجر عثرة أمام إصلاحاتها الاقتصادية وإعاق مشروع نظام البصمة الوظيفية الذي جرى تطبيقه على وحدات عسكرية أخرى في مقدمتها قوات الحرس الجمهوري والقوات الخاصة التي وجدوا في خزينتها المالية مليارات الريالات (وفراً) عند إجراء دور الاستلام والتسليم بين القيادة السلف والخلف! لم يكن اللواء العجوز واحداً من رموز فساد (النظام المقتري عليه) فحسب بل لقد كان الفساد كله، وما كان انضمامه لساحة الشباب إلا احتماً بهم ومحاوله لتبويض الاموال المنهوبة شهرياً من موازنة الدولة والتي تبلغ ملياراً و700 مليون شهرياً.

حيث قال مصدر عسكري رفيع: «إن تسليم رواتب شهر سبتمبر الماضي لأفراد الفرقة الأولى مدرع المنحلة، واللواء 310 مدرع، واللواء الرابع حماية رئاسية، كشف عن وجود قوة عسكرية وهمية فيها تبلغ «25,367» فرداً، كان يتم الاستيلاء على مخصصاتها الشهرية من قبل قادة هذه القوات».

ونقلت يومية «الشارع» في عددها الخميس عن مصدر عسكري توضيحه «أن لجناً مشكلة من قبل وزارة الدفاع تتولى منذ أكثر من 20 يوماً - في معسكر